قد يتعاظم بشكل متطرد ومقلق فى محيط الفراغ الحركى لتباطؤ آليات الثورة المنوط بها أمرين فى غاية الأهمية،

أولهما: سد الفراغ الادارى للنظام السابق، وثانيهما: وضع خط، وعندق ورؤية جديدة للنظام القادم.. رؤية شاملة وواضحة نؤسس لها وننطلق منها للمستقبل الذى من أجله قامت الثورة وكانت التضحيات.. والمراقب لا يجد هذه الرؤية واضحة فى ازهان العامة من الناس،وعند كثير من الخاصة ، إلا من بعض الامانى .. وما زال البحث عن طريق تسير فيه لتكتمل معالمها وتضح، كما رسمتها الثورة للثوار، أو لمن وقف بجانبها.. فى راى أن هناك فراغ فى التخطيط للفكر السياسى لمرحلة ما بعد الثورة، والذى يجب أن نملاء بالتوافق مع كل القائمين على المرحلة الانتقالية.. من الحكومة الحالية وممثلى الاتجاهات السياسية من الإخوان المسلمين والقوميين والليبراليين وشباب الثورة والحركات السياسية تحت رعاية القوات المسلحة.. وفى رأى أيضا أن وتيرة الحركة الانتقالية يجب أن تكون أكثر سرعة فى المرحلة القادم، وأن تبحث لها عن آليات تحقق نتائج أكثر فاعلية ضد معوقات روح التفاؤل المدنية المعاصرة التى خلفتها الثورة فى قلوب المصريين الباحثين عن الحرية والديمقراطية الحقيقية والدولة المدنية المعاصرة التى تحقق المواطنة ومعدلات أعلى فى التنمية الشاملة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا.. ورادعة لمحاولات الثورة المضادة..

مع شديد الاحترام والأسف..

قانون أمريكي لدعم الإخوان أو البرادعى فى انتخابات الشعب والرئاسة.. هذا هو عنوان الخبر.. وموضوعه أن عددا من نواب الحزب الديمقراطي الامريكى والسيناتور الجمهورى جون ماكين المرشح السابق للرئاسة الأمريكية تقدموا للكونجرس الامريكى بمشروع قانون أسموه (دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات المدنية فى مصر) يطالب الحكومة المصرية بإلغاء قانون الطوارىء و وتقديم أدلة تضمن نزاهة الانتخابات القادمة مع وجود مراقبين دوليين، ورفع القيود التشريعية على الحريات ورفع أى رقابة للحكومة المصرية على المساعدات الأجنبية للمؤسسات التى تخضع أنشطتها لتعزيز الديمقراطية الأمريكية ومنعها من حق الإذن بدخول المساعدات أو تحديد نوعها ومنعها من الرقابة عليها، كما جاء فيه مطالبة إدارة الرئيس باراك اوباما بمشروطة الدعم المخصص للحكومات باحترام حقوق الإنسان، كما تراها اللجنة مقدمة المشروع.. الطريف فى الخبر ما ورد فى تعليق المتحدث باسم السفارة الأمريكية بالقاهرة السيد هاينز ماهونى، نفيه بشدة أن يكون الغرض من هذا المشروع هو التدخل فى الشئون الداخلية فى مصر.. والحق أننى لم أستطع أن أنتقل من قراءة هذا الخبر إلى غيره دون أن أتوقف عنده، أو أتأمله.. حدود علمى أن الكونجرس فى أمريكا يساوى مجلس الشعب فى مصر.. وكونه يقدم قانونا ينظم الحياة السياسية فى مصر بداية من الدستور ثم الانتخابات، وتحديد شكل الرقابة وطرق تمويلها.. أعتقد أنه بذلك قد تعدى حدوده إلى ما يخص الشعب المصرى وحده.

ومجلسه.. بل حرمه من حقه الأصيل فى الطرح والمناقشة والتصويت بنعم أو لا.. وطلبه من الحكومة المصرية تقديم أدلة وضمانات محددة لنزاهة الانتخابات للأمريكان.. فهذا جعلنى أتخيل أن الحكومة المصرية تحكم شعبا أمريكيا.. ثم حددت دور هذه الحكومة فى عدم التدخل فى شأن الجمعيات الداعية للديمقراطية الأمريكية أو المساعدات الخارجية التى تقدم إليها من حيث النوع أو الكم أو الهدف.. إلى كامل بنود المشروع المقدم..

هذا لعمرى أمر لا يقبله كائن من كان يحمل الجنسية المصرية.. أمريكا دولة عظمى نسعى لصداقتها والتعاون معها ومشاركتها فى رعاية مصالحها فى الشرق الأوسط بما يخدم جميع الأطراف.. لكن عليها فقط مراعاة حق الشعوب فى تقرير مصيرها واختيار ما يناسبها من تشريعات وقوانين ونظام.. سواء كان ما تسعى إليه يمثل بعض ما تطالب به المعارضة وأنصار التغيير أم لا.. فلكل نظام فى العالم له مؤيدوه ومعارضوه.. كما له نصيب من أهدار حقوق الإنسان وليس الأمر فى مصر، كما يصوره الآخرون.. فماذا يريد هؤلاء من شعب السبعة آلاف عاما دولة وحضارة.. أم أنه أحد الضرائب التى يجب أن تدفعها مصر لوقوفها بجانب ما تراه حقا من حقوق شعوب المنطقة أمام العابثين والطامعين فى مقدراتها..